الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

•**تاريخ الاجتماع:16** أكتوبر 2024

•**جدول الأعمال:** الاستماع إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع قانون عدد 2024/57 يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي عدد 2024/57.

•**الحضور:**

الحاضرون 16 / **المعتذرون** 01 / **الغائبون** 02 / **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة** 10

افتتاح الجلسة: 10:00 صباحا **رفع الجلسة: 13:30 بعد الزوال**

II- مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة، يوم الأربعاء 16 أكتوبر 2024 استمعت خلالها إلى وزيرة المالية والمدير العام للبنك التونسي السعودي وذلك حول مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي.

وناقش النواب الأسباب التي أدت إلى تدهور الوضعية المالية للبنك السعودي وجدّدوا طلبهم بمدهم بمعطيات دقيقة حول الأسباب التي أدّت إلى ذلك وخاصة فيما يتعلق بارتفاع الديون المتعثرة، واستفسروا عن استراتيجية الدولة بخصوص إصلاح القطاع البنكي كاملا.

وتساءلوا عن جدوى مساهمة الدولة في رأس مال هذه البنوك المتعثرة، وهل أنّ مبلغ الاكتتاب سيمكن هذا البنك من تجاوز أزمته المالية وسيمكنه من تسجيل نتائج إيجابية، ودعوا إلى ضرورة وضع برنامج لهذه البنوك المشتركة باعتبارها تمر بصعوبات مالية وحتى لا يقع اللجوء إلى الترفيع مرة أخرى في راس مالها.

واستوضح بعض النواب عن تداعيات عدم الموافقة على مشروع هذا القانون على العلاقات الثنائية بين الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية، واقترحوا وضع هذا البنك تحت طائلة لجنة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة وفق الفصل 110 من القانون المتعلق بالبنوك.

ورأى نواب آخرون أنّ إنقاذ هذا البنك لا يعتبر من أولويات الحكومة ومن الأجدى توجيه هذا الدعم لإنعاش قطاعات أخرى على غرار قطاعي التعليم والصحة، مستفسرين عن مدى التزام الدولة بضخ هذا المبلغ من ميزانية الدولة خاصة في ظل الضغوطات على المالية العمومة.

وفي ردّها، ذكّرت الوزيرة بأنّ المؤسسات البنكية تتمتّع بالاستقلالية التامة وفق القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، موضّحة أنّ البنوك العمومية أو ذات مساهمة عمومية تخضع لرقابة البنك المركزي ولسلطة إشراف وزارة المالية.

وبخصوص تدهور الوضعية المالية لهذه البنوك، بيّنت أنّ هذه المؤسسات المالية المشتركة تمّ إحداثها في بداية الثمانينات كبنوك تنمية في إطار دعم علاقات التعاون الثنائية بين تونس وهذه البلدان وفي إطار تمويل

مشاريع إنمائية ذات مصلحة مشتركة، وأضافت أنّ هذه البنوك تمّ تحويلها من بنوك تنمية إلى بنوك شمولية بموجب تنقيح قانون البنوك والمؤسسات المالية لسنة 2001، مشيرة إلى أنّها لم تتمكن من دعم قدرتها التنافسية في الساحة البنكية بحكم صغرها وعدم نجاعة منظومة الحوكمة بها إلى جانب رصد عديد الاخلالات على المستوى التنظيمي وعلى مستوى التسيير.

وأفادت بأنّ هذا الملف تمّ عرضه على مجلس وزاري سنة 2018 خُصّص للنظر في ملف إصلاح البنوك ذات المساهمات العمومية التي تعاني من صعوبات مالية وكان التوجه آنذاك نحو إمكانية تخلي الدولة عن المساهمات التي تعادل أو تقلّ عن 50% من رأس مال البنوك المشتركة.

وأشارت إلى أنّه تمّ عرض هذا الملف من جديد على الحكومة وكان محل نظر جلستين وزاريّتين، جلسة أولى سنة 2022 وجلسة ثانية سنة 2023 تمّ خلالها إقرار تواجد الدولة في هذه المؤسسات المالية من خلال المحافظة على مساهماتها في رأس المال ومساعدتها على تخطي هذه الصعوبات المالية في إطار ما يسمح به القانون. موضحة أنّه تمّ عرض ملف البنوك المشتركة على لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمة العمومية للنظر في الصعوبات التي تعرقل نشاط البنك التونسي السعودي وأقرّت الترخيص للدولة في الترفيع في رأس مال هذا البنك وفق برنامج تصحيحي يتضمن التدقيق على مستوى الحوكمة والأداء والسياسة التجارية للبنك ويشمل مختلف السيناريوهات والفرضيات ويضبط حجم الأموال الذاتية المستوجبة لتمكين البنك من مواصلة نشاطه.

وأفادت بأنّه تمّ تكوين لجنة قيادة على مستوى رئاسة الحكومة للإشراف على مهمة تكليف مكتب خبرة عن كل بنك للقيام بتدقيق شامل واقتراح الحلول، مؤكدة أنّ مكاتب الخبرة أتمّت أعمالها وسيتم عرضها قريبا على أنظار الحكومة.

كما أشارت إلى أنّ هذه الإجراءات ستشمل كل البنوك المشتركة باعتبارها تشهد نفس الوضعية.

وبخصوص اقتراح وضع البنك تحت طائلة لجنة انقاذ البنوك والمؤسسات المتعثرة لدى البنك المركزي، بيّنت الوزيرة أنّ هذا التوجه له انعكاسات سلبية على سمعة الساحة المالية التونسية وعلى تصنيف تونس

من قبل وكالات التصنيف، مؤكدة في هذا الإطار توجه الجانب السعودي نحو تصحيح هذا البنك وضمان ديمومته.

وبخصوص تحديد المسؤوليات، أشارت إلى أنّ هذا الملف محل متابعة من قبل القضاء، مؤكدة الحرص على تطبيق القانون ومحاسبة كل من أضرّ بالمال العام.

وتمت الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

I- قرار اللجنة:

الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين

رئيس اللجنة: عصام شوشان **مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري**